

Distr.: General
7 January 2008
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة الثانية والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الرئيسية الثالثة

محضر موجز للجلسة العشرين

المعقودة بالمقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد وولف (جامايكا)

المحتويات

البند ٧٠ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

(أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان

(و) الاحتفال بالذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيبة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing
Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

07-55784 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥.

البند ٧٠ من جدول الأعمال: تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (A/62/36 و 369 و 464)

(أ) تنفيذ الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان (A/62/40) (المجلدان الأول والثاني) و 44 و 48 و 180 و 189 و 221 و 224 و 273 و 299)

(و) الاحتفال بالذكرى السنوية الستين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان

(د) التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتها

١ - السيدة ابايدجول (مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان): قال وهو يقدم التقارير المتعلقة بالبند ٧٠ (أ) من جدول الأعمال، إن التقرير السنوي للجنة حقوق الإنسان (A/62/40) يغطي الفترة من أول آب/أغسطس إلى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٧، وأن التقرير السنوي للجنة مناهضة التعذيب (A/62/44) يتضمن تقريرَي الدورتين الخامسة والثلاثين والسادسة والثلاثين لهذه اللجنة. وأضافت أن تقرير الأمين العام عن صندوق الأمم المتحدة الطوعي لضحايا التعذيب (A/62/189) يحتوي على معلومات عن التوصيات التي أقرها مجلس الأمناء في دورته السادسة والعشرين، وعلى الأخص تلك المتعلقة بمكتب خدمات الرقابة الداخلية، والخطوات التي اتخذها المجلس والأمانة لتنفيذ تلك التوصيات. أما التقرير السنوي للجنة حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (A/62/48) فيغطي الدورتين الخامسة والسادسة لتلك اللجنة. وأعلن أنه نظراً لعدد التقارير المبدئية التي تنتظر النظر فيها، فقد طلبت الأمانة أن تعقد دورتين في عام ٢٠٠٨.

٢ - ومضى يقول إن تقرير رؤساء أجهزة حقوق الإنسان المنشأة بمعاهدات حقوق الإنسان عن اجتماعهم

التاسع عشر (A/62/224) يتضمن معلومات عن التطورات المتعلقة بعمل الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، فهو يحتوي على موجز عن الاجتماع الذي حدث بين رؤساء الأجهزة ورئيس مجلس حقوق الإنسان، وهو الاجتماع الذي أبرز فيه الطرفان طبيعة التكامل وتعزيز المتبادل لنظام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات والآلية العالمية القادمة للاستعراض الدوري. وكان من رأي الطرفين أيضاً أن تجتمع اللجنة المشتركة مرتين في السنة.

٣ - وأوضح أن تقرير الأمين العام بشأن حماية المهاجرين (A/62/299) يلخص المعلومات التي تلقاها من مختلف الحكومات، ويشير إلى أنشطة اللجنة في حماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. كما يحتوي تقرير الأمين العام عن وضع صندوق الأمم المتحدة للاستئماني الطوعي الخاص بالأشكال المعاصرة للرق (A/62/180) على استعراض للوضع المالي للصندوق وأنشطته.

٤ - السيد غيو كسياوفنغ (الصين): قال إن الصين طرف في واحد وعشرين صكاً دولياً لحقوق الإنسان، وأن الحكومة الصينية تعطي اهتماماً بالغاً لأحكام هذه الاتفاقيات، وتهتم اهتماماً وثيقاً بتقديم تقارير الامتثال إلى الأجهزة ذات الصلة المنشأة بموجب معاهدات، وهي الأجهزة التي تحتفظ الصين معها بحوار مستمر، وتتابع التعقيبات الحثامية على أعمال اللجان المختلفة. وقال إنه في إطار مبدأ "بلد واحد ونظامين" فإن حكومته تدعم السلطات الإدارية الخاصة في إقليم هونغ كونغ وماكاو في جهودها لحماية حقوق الإنسان والوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقيات ذات الصلة، كما أن الصين أدرجت التقارير التي أعدها حكومتها هذين الإقليمين في تقاريرها إلى أجهزة حقوق الإنسان.

عن حالة حقوق الإنسان في دارفور التي أعدته مجموعة الخبراء التي عينها مجلس حقوق الإنسان بمقتضى قراره ٨/٤، وصفت تعاون السودان بأنه ممتاز. واختتم كلمته بقوله إنه ليس بإمكان أي دولة أن تزعم أنها خالية من المشكلات المتعلقة بحقوق الإنسان، وأن هذه المشكلات تحل بالجهود الجماعية والدعم المتواصل للمجلس.

٨ - السيدة كوروساكي (اليابان): قالت إنه رغم التقدم الملموس الذي تحقق منذ إقرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨، مازالت هناك انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وأعلنت أن حكومتها تؤمن بأن حقوق الإنسان قيم عالمية، ولذا ينبغي الدفاع عنها في كل ركن من أركان الأرض. وأعربت عن تقديرها البالغ للدور الذي يقوم به مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في هذا الصدد، كما أعلنت تأييدها للأنشطة التي يمارسها مجلس حقوق الإنسان.

٩ - واستطردت تقول إن اليابان صدقت على الصكوك الرئيسية لحقوق الإنسان وأصبحت تنفذها الآن، بل إن اليابان تحتفل في كل عام “بأسبوع حقوق الإنسان” الذي ينتهي في يوم ١٠ تشرين الثاني/أكتوبر، وهو اليوم الذي يوافق ذكرى إقرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وأشارت إلى أن الاحتفال بالأسبوع التاسع والخمسين لحقوق الإنسان في عام ٢٠٠٧ سوف يركز على احترام حقوق الإنسان للنساء، والأطفال، والمسنين، والمعوقين، والأجانب، ومرضى الإيدز أو الجذام، من بين كثيرين غيرهم، كما سيتعرض لانتهاك حقوق الإنسان من خلال إساءة استخدام الانترنت.

١٠ - وأردفت تقول إن مشكلات خطيرة قد ظهرت في النظام الحالي لرفع التقارير الخاصة بالأجهزة الرئيسية لحقوق الإنسان وأنه نتيجة لعبء التقارير الكثيرة، أصبحت الدول الأطراف تميل إلى تأخير تقاريرها بل وعدم تقديمها، وأصبحت اللجان عاجزة عن مجاراة هذا الحجم الهائل من

٥ - ومضى يقول إنه في الوقت الذي حققت فيه الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وأجهزة حقوق الإنسان المنشأة بموجب معاهدات إسهاماً فعالاً في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، فإن تعقيد وتكرار النظام الحالي لكتابة التقارير يمثل مشكلة. وأعلن أن حكومة الصين قد أحيطت علماً بمقترحات الإصلاح التي تقدم بها الأمين العام وأجهزة الأمم المتحدة المختصة، وأعربت عن تقديرها للجهود المبذولة من أجل تبسيط عمل أجهزة حقوق الإنسان المنشأة بموجب المعاهدات، ورفع كفاءتها. وقال إنه من بين ما ينبغي أن تهدف إليه مبادرات الإصلاح، العمل على ضمان ألا تتعدى المحتويات المطلوبة في تلك التقارير والنظر فيها مجالات المعاهدات ذات الصلة. وفي ختام كلمته قال إن التوصل إلى توافق الآراء ينبغي أن يكون من خلال جمع الآراء والاقتراحات على أوسع نطاق.

٦ - السيد محمد (السودان): قال إنه ينبغي إعطاء الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية نفس الدرجة من الاهتمام المعطى للحقوق السياسية والمدنية. فالحقوق الثقافية بالذات بحاجة إلى تعزيزها حتى يمكن تشجيع التسامح باعتباره حلاً لثقافة النخبة التي تسعى للقضاء على التنوع الثقافي. وقال إن نتائج الدورتين الخامسة والسادسة لمجلس حقوق الإنسان أظهرتا روحاً جديدة وجاءتا كنجدة لقيت ترحيباً بالابتعاد عن التسييس والمعايير المزدوجة التي كانت سائدة في اللجنة السابقة. وأضاف أن بلده يتطلع إلى إعادة تشكيل المجلس، التي ستتوافق مع الذكرى الستين لإقرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وطالب بضرورة أن يعمل مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشفافية، وبقدر أكبر من التوازن الجغرافي منعاً لتسييسه.

٧ - وقال إن المقرررين الخاصين لحالة حقوق الإنسان في السودان قد دعوا مراراً إلى زيارة السودان ليشهدوا التقدم الذي حدث في مجال حقوق الإنسان، كما أن التقرير المؤقت

والذين يرأسهما نائبه، كانا بمثابة عوامل محفزة للأنشطة المشتركة بين الوكالات. واستطرت تقول إن هناك سياسات خاصة تركز على حقوق الإنسان يجري تنفيذها الآن لمساعدة السكان الضعفاء مثل السكان الأصليين، والسكان الكولومبيين من أصل أفريقي، والأطفال، والنساء، والشباب، والمشردين. وهناك خطط عمل بشأن حقوق الإنسان تنفذ الآن بالتوازي مع خطط التنمية المحلية. كما يجري الآن إعداد خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان، وخطة حكومية تشمل على إدراج قضايا الجنسين في التنمية، بالتنسيق مع المجتمع المدني.

١٣ - وأوضحت أن الأولوية مازالت تعطى لتعزيز الأمن الديمقراطي، والتغلب على الفقر المدقع، وتدعيم إدارة العدالة، وإنهاء الإفلات من العقوبة. وبينت أن هناك تركيزاً خاصاً على تسريح المجموعات المسلحة غير الشرعية وإضعاف أنشطة المفاويز، وتعزيز سيادة القانون وإقامة ضمانات فعالة للديمقراطية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي. واعترفت بأن كولومبيا بحاجة إلى دعم دولي لجهودها في خلق مناخ من الثقة والأمن والرفاهية لكي يمارس فيه المواطنون حقوقهم.

١٤ - السيد جانغ (جمهورية كوريا): قال إن الزيادة المستمرة في عدد المعاهدات والتصديقات قد أثقل كاهل نظام الهيئات التعاهدية. وقال إن بإمكان جهاز تعاهدي موحد دائم أن يساعد في تيسير تنفيذ آلية لمختلف الهيئات التعاهدية لحقوق الإنسان. وطالب بأن تجري المناقشات حول هذه المسألة على أسس طويلة الأجل، حتى يتاح الوقت للدول الأعضاء لكي تنسق وجهات نظرها المختلفة. وقال إنه من الضروري استنباط نظام موحد يحتفظ بميزة الخصوصية. وأعلن أن النظام الجديد ينبغي أن يكون بمقدوره معالجة القضايا القانونية المعقدة التي ترتبط بإعادة تشكيل

التقارير. والأكثر من ذلك أنه مع زيادة معاهدات حقوق الإنسان، زاد عمل الهيئات التعاهدية، وزاد عدد أعضاء اللجان وعدد الدورات التي ينبغي أن تعقد، وزاد العبء المالي الذي ينبغي تحمله. وطالبت بتنظيم التقارير الحكومية، واستدركت قائلة أن الحل الذي اقترحه المفوض السامي لحقوق الإنسان، وهو إقامة جهاز تعاهدي موحد، ينطوي على بعض المشكلات التي تتعلق بطرق عمله، واستخدام خبراء مؤهلين وتكاليفهم. وفي نهاية كلمتها قالت إن اليابان ستواصل المشاركة في المناقشات الدائرة حول إصلاح الهيئات التعاهدية، ضماناً لأن تعمل المنظومة بصورة أكثر كفاءة وفعالية.

١١ - السيدة بلوم (كولومبيا): قالت إن حكومة كولومبيا مددت عملية المكتب الوطني لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان حتى عام ٢٠١٠، لتثبت بذلك التزامها بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وقالت إنه بموجب سياسة الأمن الديمقراطية، تتخذ كولومبيا إجراءات فعالة ضد المفاويز غير الشرعيين ومجموعات الدفاع الذاتي، وأوضحت أن العنف قد تراجع في جميع أنحاء البلاد. وقالت إن إعادة تنشيط الاقتصاد، وتنفيذ البرامج الاجتماعية، أديا إلى تحسن في احترام الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ففي مجال الحقوق السياسية، يجري الآن تعزيز التقاليد الديمقراطية لكولومبيا، رغم محاولات التهريب من جانب الإرهابيين. وأعلنت أن الانتخابات البلدية وانتخابات المحافظات سوف تجري يوم ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

١٢ - وأضافت أن الدولة قد اتخذت أيضاً خطوات محددة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك عن طريق برامج تدريبية لرجال الشرطة والمسؤولين عن السجون والموظفين المدنيين بشكل عام. كما أضافت أن مكتب المفوض السامي قدم دعمه لكثير من هذه الإجراءات. كما أن البرنامج ومرصد حقوق الإنسان اللذين وضعهما رئيس الجمهورية،

ووسائل إدارة النزاعات والمخالفات التي قد تظهر بالنسبة لنتائج الإجراءات الخاصة والهيئات التعاھدية واستنتاجات الاستعراض. وأوضح أن ذلك لا يمكن أن يتم إلا على أساس التمييز الواضح بين نظامين وإعادة تأكيد الشخصية المستقلة والقانونية باستعراض هذه الأجهزة. أما بالنسبة لتعزيز هذا الاستقلال، فلا بد من النظر في تحسين عملية تسمية واختيار أعضاء هذه الأجهزة.

١٧ - ومضى يقول إن الهيئات التعاھدية تستحق الشاء على مشاركتها المستمرة في عملية الإصلاح لاستعدادها لتجربة نهج جديدة وإتباع طرق عمل مبتكرة، واستكشاف مجالات للتنسيق. فمثل هذه الأمور يمكن مناقشتها بصورة مفيدة في لقاءات الدول. وأضاف أن وفده يرحب بشكل خاص بالتدابير التي تهدف إلى معالجة مشكلة عدم تقديم تقارير ونقص المتابعة الفعالة للخروج بملاحظات ومتابعة وجهات النظر بشأن الشكاوى الفردية. وأضاف أن التدابير العملية التي لا تتطلب أي تعديلات في المعاهدات ذات الصلة بحقوق الإنسان هي محاولات أكثر أهمية من أن تكون مجرد محاولات طموحة وإن كانت غير واقعية للحد بشكل قاطع من عدد الهيئات التعاھدية. وفي هذا الصدد، قال إن وفده يرحب بالاقترح الخاص بأن تعقد اللجنة الداخلية اجتماعين في كل سنة.

١٨ - وفي نهاية كلمته قال إن ليختنشتاين كانت على الدوام من مؤيدي إصلاح الهيئات التعاھدية، كما أنها استضافت اجتماعين للخبراء حول هذه المسألة في السنوات القليلة الماضية. وقال إنه ينبغي الفصل الواضح بين عمل الخبراء المستقلين في الهيئات المنشأة بموجب معاهدات وبين الاستعراض الدوري العالمي الحكومي الدولي.

١٩ - السيدة سواراج (الهند): قالت إن إنشاء جهاز تعاھدي دائم موحد كما اقترحه مفوض الأمم المتحدة

الهيئات التعاھدية المستقلة لحقوق الإنسان لكي تصبح جهازاً موحداً.

١٥ - ومضى يقول إن على المفوض السامي لحقوق اللاجئين أن يقدم المساعدة التقنية إلى البلدان المتأخرة في رفع تقاريرها بسبب ضيق مواردها. وأضاف أنه ينبغي على البلدان المعنية أن تكون متفتحة العقل بقدر الإمكان حتى يمكن تسهيل المناقشات حول هذا الموضوع. وقال إن مجلس حقوق الإنسان يستحق الشاء لما قام به من آلية مبتكرة للاستعراض العالمي الدوري، الذي سيسمح للمجلس بمتابعة عمل الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، وأن تصبح الدول الأطراف أكثر مسؤولية عن تنفيذ التوصيات، ومعرفة المساعدة التقنية المطلوبة. كما أن الاستعراض الدوري العالمي سيسهل عملية التصديق على صكوك حقوق الإنسان وعلى تقديم التقارير إلى هذه الأجهزة في حينها. وقال إنه إذ يلاحظ أن عدداً متزايداً من قضايا حقوق الإنسان أصبح ميسساً، فإنه يؤكد ضرورة ممارسة المجتمع الدولي لأقصى جهد ممكن لإحياء روح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان فيينا.

١٦ - السيد ريتير (ليختنشتاين): قال إن أحد التحديات التي يمثلها الاستعراض الدولي العالمي تكمن في تنسيق مدخلات الهيئات التعاھدية لتجميع المعلومات التي ستشكل أساس الاستعراض. وقال إنه سيتعين على هذه الأجهزة أن تعطي الأولوية للتوصيات ذات الصلة لكي تضمن أن الشواغل الرئيسية لحقوق الإنسان في البلد موضع البحث، تنعكس بصورة لائقة في التقرير. ولذا فإن التعاون الوثيق بشأن هذا المدخل سيكون ضرورياً فيما بين الهيئات التعاھدية. كما أنه سيكون من المهم أن يكون هناك تعاون من حين إلى آخر بين الهيئات المنشأة بموجب معاهدات وبين الإجراءات الخاصة، لا في إعداد مثل هذا الاستعراض فحسب، بل وفي متابعته أيضاً. كما يمكن النظر في طرق

خمسة من الاتفاقيات الرئيسية للأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان والعديد من اتفاقيات منظمة العمل الدولية التي لها صلتها بحقوق الإنسان. وأعلن أنه تم تشكيل وزارة لحقوق الإنسان ولجنة برلمانية لحقوق الإنسان، وأنه تم إعداد مشروع قانون لإنشاء جهاز لرصد حقوق الإنسان. وأردف قائلاً إن العديد من منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية شاركت في مؤتمرات خارج البلاد، في الوقت الذي تسعى فيه لإقامة حكم شفاف وسليم داخل البلاد. وأعلن أن مشروع الدستور العراقي الجديد يضمن حقوق الإنسان، وعلى الأخص حق النساء في المشاركة في العملية السياسية. كما أن الخطة الخمسية المتضمنة في الميثاق الدولي مع العراق، تشتمل على عدد من الإصلاحات التي ستقيم ديمقراطية وطنية وتحترم حقوق الإنسان في النظام الجديد.

٢٢ - السيد نبي (بوركي فاسو): قال إن بوركي فاسو وقعت تقريباً على جميع الصكوك الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان التي صدرت مؤخراً، كما أنها أنشأت عدداً من المؤسسات للترويج لحقوق الإنسان، بما في ذلك وزارة الدفاع عن المرأة، ووزارة الدفاع عن حقوق الإنسان، والهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، والهيئة الوطنية للانتخابات المستقلة. وأوضح أن إنشاء هذه المؤسسات كان مصحوباً بتدابير سياسية تتعلق بالحكم السليم، وقضايا الجنسين، والعمل على مكافحة الفقر، بالإضافة إلى سياسة وخطة عمل لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، مثل التوعية بحقوق الإنسان. وأضاف أن إصلاح نظام المحاكم قد ساهم بصورة ملموسة في تمتع المواطنين بحقوقهم. وأكد أن منظمات المجتمع المدني أكملت جهود الحكومة وعززتها، وهي المنظمات التي تعمل من أجل إثارة الوعي بهذه المسألة، وتوفير معلومات عنها، ووضع برامج تدريبية.

٢٣ - وأردف قائلاً إن العقبة الرئيسية التي واجهت جهود بوركي فاسو في تنفيذ إعلان فيينا وبرنامج العمل، هي نقص

السامي لحقوق الإنسان ليس بل سماً شافياً للمشكلات القائمة. فالاقترح لا يحمل في طياته تحديات قانونية خطيرة فحسب، بل إنه يتجاهل المجال المحدد والفريد للاتفاقيات المختلفة وطبيعة هذه الاتفاقيات. وقالت إن الجهود المبذولة لتغيير طرق العمل وتبسيط متطلبات التقارير من خلال مبادئ توجيهية منسقة ومنقحة، بما في ذلك المبادئ التوجيهية بشأن الوثائق الرئيسية المشتركة وبين الوثائق الخاصة بالمعاهدات، هي خطوة في الاتجاه الصحيح.

٢٠ - واستطردت تقول إن الهند شاركت بنشاط في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لوضع إطار معياري لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك عن طريق الدفاع عن الحقوق المساوية للمرأة، قبل الاعتراف بها من جانب أغلب النظم القانونية بوقتٍ طويل. فقد كانت الهند سابع دولة تصدق على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق المعوقين، كما وقعت على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأفراد من الاختفاء القسري في أول يوم من فتح هذه الاتفاقية للتوقيع عليها. وأوضحت أن الهند أيدت إقرار إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق السكان الأصليين. كما أن حكومتها بذلت أقصى جهدها للوفاء بالتزاماتها في رفع التقارير إلى لجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وهي اللجنة التي نظرت في التقريرين الثاني والثالث للهند في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، وإلى لجنة القضاء على التمييز العنصري، التي رفعت إليها تقريراً في شباط/فبراير ٢٠٠٧. واختتمت بقولها إن الهند رفعت آخر تقرير لها إلى لجنة الحقوق الاقتصادية الاجتماعية والثقافية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

٢١ - السيد البياتي (العراق): قال إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من الصكوك الدولية هي صكوك ضرورية للجهود الدولية التي تكفل احترام حقوق الإنسان وحرياته وأضاف أن حكومته تعمل على أن تكون تشرعاتها الوطنية متمشية مع الاتفاقات الدولية التي وقعتها، والتي تضم

الموارد. وأضاف أن وفده يناشد المجتمع الدولي إن يقدم
تعاونيه ومساعدته حتى يمكن مراعاة حقوق الإنسان في
مختلف أرجاء العالم. وأعرب عن شكره لمكتب مفوض الأمم
المتحدة السامي لحقوق الإنسان على مساعدته في تنظيم
الحلقة الدراسية الإقليمية بشأن حقوق الطفل المقرر عقدها
في واغادوغو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠.
